مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: حالة الفقر في دول متباينة الدخل مصر واليمن أنموذجاً
اسم الكاتب: علي عادل عبد، أ.م. عماد حسن مصطفى النجفي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3544
تاريخ الاسترداد: 2026/05/13 13:37 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تـنـمية الرافديـن
ملحق العدد ١١٤ المجلد ٣٥ لسنة ٢٠١٣

حالة الفقر في دول متباينة الدخل
مصر واليمن أنموذجاً

Poverty Situation In The Mixed-Income Countries
Egypt And Yemen Model

علي عادل عبد
باحث

عماد حسن مصطفى النجفي
أستاذ مساعد- قسم الاقتصاد
كلية الادارة والاقتصاد-جامعة الموصل

Ali A. Abd
Resarcher

Emad H. Al-Najafy
Assistant Professor
Department of Economics
University of Mosul

تأريخ استلام البحث ٢٠١٢/١٢/١٦ تأريخ قبول النشر ٢٠١٣/٣/٧

المستخلص

إن بروز الفقر بوصفه مشكلة اقتصادية، قد استقطب عناية الدول، وأضفى أفكارا أكثر وضوحاً في استجلاء فهم هذه الحقيقة التي أثارت حفيظة الضمائر الحية والألباب النيرة في تخطي العقبات وركوب منابر العلم لإضاءة السبل الكفيلة بالخلاص من الفقر والحرمان. وقد كان نتاج هذه العناية والجهود الدولية إعلان الأهداف الإنمائية للألفية، الذي اعتمدته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠ بوصفه وثيقة دولية ترتب عليها عدد من الالتزامات التي استهدفت استئصال الفقر وتعزيز مبادئ الكرامة والمساواة الإنسانية وتحقيق السلام والحرية والاستدامة في البيئة، في إطار سياسات تخفيف الفقر، من خلال بذل الجهود الرامية لزيادة فرص الاختيار أمام أفراد المجتمع في عدد من المجالات وفي مقدمتها الصحة والتعليم والدخل. يشكل الفقر أكبر مشكلة تواجه العالم اليوم، ففي ظل نسبة مذهلة قدرها ٤٠% من سكان العالم يعيشون حقيقة الفقر المدقع أو يواجهون خطر الوقوع فيه، وفي ظل وضع يتمثل في أن واحداً من كل خمسة أشخاص يعيشون في حالة الفقر تبلغ من الشدة ما يجعلها تهدد بقاءه فإن وجود عالم متحرر من العوز والخوف، بحسب الرؤية المنشودة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مازال أملاً بعيد

الكلمات المفتاحية: *الفقر، الدخل، الافراد*

Abstract

The emergence of poverty as an economic problem, has attracted the attention of the States, and gave ideas more clearly clarify the understanding of this fact that has raised the ire of conscience and bright minds in overcoming obstacles and riding the pulpits of science to illuminate the ways to get rid of poverty and deprivation. It was the product of this care and international efforts announced the Millennium Development Goals, adopted by the Member States of the United Nations in 2000 as an international consequent number of commitments aimed at eradicating poverty and promoting the principles of dignity and human equality and achieve peace, freedom and sustainability in the environment, in the context of policies of poverty alleviation , through efforts to increase the chances of choice for members of the community in a number of areas, particularly health, education and income. Poverty is the biggest problem facing the world today, under a staggering 40% of the world population living reality of extreme poverty or are at risk of falling into it, and in a situation is the fact that one out of every five people living in poverty reach of intensity makes it threatens survival the existence of a world free from want and fear, according to the desired vision of the Universal Declaration of Human Rights, is still a distant prospect

Key words: *Poverty, Income, Individuals*

المقدمة

يعد الفقر سبباً أو دافعاً لعدد من الثورات الاجتماعية والمتغيرات الكبرى والاضطرابات السياسية، وكذلك موضوعاً للبحث والحوار والخلاف منذ أقدم العصور، فالفقر ظاهرة في غاية التعقيد، وأسبابها متشابكة ما بين أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية بحسب طبيعة كل بلد من بلدان العالم. ولأنه ظاهرة معقدة ومتشابكة وأسبابه كثيرة ومتعددة، ترتب على ذلك صعوبة الحلول والسياسات والاستراتيجيات المطروحة أيضاً، ولاسيما تزامن ذلك مع انتشار وهيمنة نظام السوق وما تطلبه من طرح برامج إصلاحية هيكلية من قبل المؤسسات الدولية بوصفها حلولاً لابد منها وشرطية لتحقيق نمو بلدان العالم، ولاسيما النامية منها، ونظراً لأن الفقر في مفهوم التنمية البشرية الشامل هو الحرمان المادي والحرمان من خيارات وفرص العيش عيشة كريمة، وافتقار الإنسان للعيش بحرية وكرامة واحترام الذات وتقدير الآخرين، والحرمان من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية وشل قدرته على الإبداع المنال.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية البحث من التعرف على مفهوم الفقر وأنواع الفقر وأهم خطوط الفقر، ومن ثم دراسة ظاهرة الفقر في الدول العربية . إن دراسة الفقر بحد ذاتها لها أهميتها الذاتية وهي أحد الأهداف الإنمائية للألفية أي القضاء على ظاهرة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. والفقر في مفهومه الشامل هو حالة اجتماعية ثقافية تتكلم عن حالة فردية أو جماعية أما الفقر بوصفه مفهوماً علمياً فهو مقولة اقتصادية أو اجتماعية أو تنموية.

مشكلة الدراسة

لعل من أهم وأكبر وأخطر المشاكل التي يمر بها العالم العربي هي مشكلة الفقر ويمكن القول إن مشكلة الفقر والتفاوت في توزيع الدخل ليست حديثة، و إنما هي قديمة منذ قدم الزمان بما رافق مشكلة الفقر مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية عمقت من هذه الظاهرة في الدول العربية.

هدف الدراسة

الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو الوصول إلى معرفة أهم الأسباب السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية للفقر في البلدان العربية. وأهم العوامل التي أدت إلى زيادة ظاهرة الفقر والتي تعد نقطة البدء لانطلاق مشاريع الحلول والمعالجات.

فرضية الدراسة

تكمن فرضية الدراسة في أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية ذات أثر متباين في التخفيف من حدة الفقر في الدول العربية.

مفهوم الفقر

جاء في معجم لسان العرب لابن منظور أن "الفقر عجز الفرد عن تلبية احتياجاته الأساسية الخاصة واحتياجات من يعيلهم". (الإمام العلامة ابن منظور ، الجزء العاشر، ٦٣٠) وجاء في مقاييس اللغة أن الفقير هو المكسور فقار الظهر، وقال "أهل العلم منه أشتق اسم الفقير لذلته ومسكنته".(الإمام العلامة أبي الحسين، الجزء الثاني، ٣٢٧). ويقول بعض أهل العلم يقال للفقير الذي له بلغةٌ من العيش، ويرى آخرون أن الفقير الذي لا شيء له والمسكين مثله، يعني الفقر الافتقار إلى شيء يحتاجه الإنسان، وهو يمثل الحد الأدنى من حاجات الحياة، أي العوز و الطاقة/ وهما نقيضان للغنى "فالفقير من الناس من لا يملك إلا أكل القوت، وان يكون غنياً يعني أن يتمتع بالرخاء والثروة وسهولة العيش والاكتفاء،

وهنا تظهر أهمية البعد المادي في تحقيق الحاجات من مأكل وملبس ومسكن". (لجلاج، ٢٠١١، ٢٣). ويعرف الفقر بحسب القواميس الاجتماعية على أنه مستوى معيشي منخفض لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية والمتصلة بالاحترام الذاتي للفرد أو مجموعة من الأفراد. (الطعان، ٢٠١٠، ٣).

ونتطرق فيما يأتي إلى أبرز المفاهيم للفقر بعد تقديمنا تعريفاً موجزاً له فيما تقدم وهي على النحو الآتي:

المفاهيم التقليدية للفقر

تقدم بنيامين رونتري B.S.Rowntree في نهاية القرن التاسع عشر بمحاولة لتعريف الفقر، إذ قدم لنا مفهوماً متصوراً جديداً للفقر وهو أن" يتمثل بكمية المبالغ النقدية المقبولة اجتماعياً للحصول على الحد الأدنى الضروري للحياة من أجل البقاء واستمرار الكفاءة البدنية، في حين يعرف الفقر بحالة الحرمان المادي الذي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض سد الاحتياجات الأساسية من الغذاء وما يرتبط بها من تدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والمتطلبات السكنية عن مستواها الملائم". (عبد المجيد،٢٠٠٤، ٦) .

ويأتي تعريف آخر بحسب المفاهيم التقليدية وهو أن الفقر "يعتمد وبدرجة كبيرة على مفهوم الحد الأدنى من القدرة الشرائية ومفهوم مستوى المعيشة، كما يعتمد بدرجة كبيرة على المجتمع الذي تتم فيه حالة التوصيف كونها ليست متشابهة من كل المجتمعات" (سلطان، ٢٠٠٧، ٤٦). ولفهم الفقر فهماً جيداً بوصفه ظاهرة متعددة الجوانب، يجب أن يتم تحديده في إطار الفقر المطلق Absolvte poverty والفقر النسبي relative poverty فالفقر المطلق هو أن يكون الفقراء محرومين من الناحية المادية إلى الحد الذي تكون حياتهم على حافة الموت أو بمعنى آخر عدم توافر الحد الأدنى من الدخل اللازم لتخفيف ظروف المعيشة المقبولة صحياً اجتماعياً. أما الفقر النسبي ففيه يكون الفقراء أكثر حرماناً في "العلاقة بالنظر إلى فئات اجتماعية أخرى يكون موقفهم أقل شدة أو تأثيرا". (عبد المجيد،٢٠٠٤، ٢٨).

المفاهيم الحديثة للفقر

يعد المفهوم التقليدي للفقر عاجزاً عن الإلمام بنواحي الفقر البشري جميعها في العصر الحديث، فهناك متغيرات أخرى دخلت مفردات الحياة الاجتماعية للفرد لم يتضمنها المفهوم التقليدي، إذ تعد أساسية ضمن مفردات الحياة البشرية، ويبدو أن المفاهيم التقليدية للفقر قد أهملتها، أو أنها قللت من أهميتها، إذ نرى أن المفاهيم الحديثة للفقر أكدت على عدة جوانب أخرى بجانب الفقر المادي، منها "الانعزال والاغتراب الناجمان عن التهميش والتمييز الاجتماعي والسياسي، وفقدان القدرة على الاتصال نتيجة للجهل أو اختلاف اللغة، أو الحرمان من وسائل وتسهيلات الاتصال ومن الأوجه الأخرى للفقر الاعتمادية وضعف القدرة على اتخاذ القرارات وممارسة حرية الاختيار والتصرف بالأصول الإنتاجية وعلى مواجهة الصدمات الخارجية والداخلية، وكذلك عدم الشعور بالأمان تجاه التعرض للعنف الجسدي، والمرتبط بانخفاض المستوى الاجتماعي، أو القدرة البدنية أو نوع الجنس والدين والعرق". (سلطان، ٢٠٠٧، ٤٧).

وقد تطرقت المناهج الحديثة لتحديد مفهوم أكثر دقة ووضوحاً للفقر، إذ قام البنك الدولي بدراسة عام ١٩٩٥، "حول تقييم الفقر باستخدام مصادر متنوعة لتشخيص الأسباب الهيكلية له، ووضع الرؤى الحديثة لمفهومه بعيداً عن استبدادية المفاهيم النقدية، لتكون وجوهاً جديدة لظاهرة الفقر، وفي عام ١٩٩٨ تقدم البنك الدولي بدراسة مسحية أجريت على

٤٣ دولة، كان من بينها ٢٨ في أفريقيا، و٦ في أمريكة اللاتينية و٥ في أوربا الشرقية و٤ في آسيا، ظهر منها مفهومان للفقر، الأول معبر عنه بشعور الضعف وسهولة التأثير".(النجفي وعبد المجيد،٢٠٠٨،٤٥).

أنواع الفقر

أولاً - الفقر المادي

وبحسب هذا المنظور فإن الفقر هو عدم قدرة الأفراد على الحصول على الحد الأدنى المناسب من الغذاء والملبس والمأوى، وبشكل أعمق فأن الفقر يمثل عدم قدرة الأفراد من الوصول إلى الموارد والتحكم فيها لكي يكونوا أصحاء ومتعلمين، لقد اعتمد مؤشر دخل الأسرة في محاولات قياس الفقر بوصفه معبراً عن قدرتها للحصول على السلع والخدمات والتي تعد المحدد الأساسي لمستوى معيشتها. إن الإنفاق الاستهلاكي يقيس مباشرة تدفق السلع والخدمات التي يتم استهلاكها، في الوقت الذي يقيس القدرة على شراء مثل تلك السلع والخدمات. (الخفاجي، ٢٠٠٩، جامعة المستنصرية، ٤).

ثانياً - فقر المشاركة

يعد هذا النوع من الفقر شكلاً من أشكال الابتعاد للفرد أو الأسرة عن الأنشطة الاجتماعية وعدم المشاركة في مختلف النشاطات لأسباب تكمن في عوامل ذاتية وموضوعية تحول دون الوصول إلى الروابط والعلاقات السائدة على وفق الأنماط التقليدية في المجتمع " إن الاستبعاد الاجتماعي وعدم إمكانية الفرد أو الأسرة في المشاركة في نشاطات وفعاليات المجتمع بسبب العوز المادي يشكل نوعاً من أنواع الفقر يتجسد في ضياع لعدد من الفرص التي تسمح للفرد والأسرة من التمتع بضروريات الحياة السائدة وبحسب طبيعة كل مجتمع وفي زمن معين كأن يكون مستوى خط الفقر، وبالشكل الذي لا يستطيع تلبية احتياجات الأسرة (أو الفرد) يعني الوقوع في الفقر وتحديد المشاركة في سوق العمل ومصادر الدخل الأخرى، وتسهم في تقليل فرص المشاركة في فعاليات المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة". (الخفاجي،٢٠٠٩ ٥ – ٦).

ثالثاً- الفقر المطلق

هو عبارة عن "قياس كمي يشير إلى عدد الأفراد الواقعين تحت عتبة الفقر، ولا تتغير هذه العتبة بتغير الزمان أو المكان، ويتساوى الفقر المطلق في البلدان المختلفة، لأنه ينظر إلى مقدرة الأفراد في الحصول على حاجاتهم الاستهلاكية، ولا يعتمد على التغيرات التي تطرأ على الدخل". (سلطان و بكر، ٢٠٠٨، ١٠٨).

أسباب الفقر

أولاً : سوء توزيع الدخل والثروات : تعد عدم العدالة في توزيع الدخل أحد الأسباب المهمة لتفشي الفقر في المجتمعات، فمن المعروف أن مقاييس فقر الدخل تتوقف على متوسط الإنفاق في المجتمع وعلى مدى عدالة توزيع هذا المتوسط، وتتفاوت عدالة التوزيع بين الدول إلى حد كبير أو يمكن قياسها بواسطة معامل جيني، وقد لخص تقرير التنمية في العالم للمدة من (٢٠٠٠ - ٢٠٠١) دراسة حالات الدول بإظهار ترابط الأزمات الاقتصادية الكلية مع الزيادات في الفقر، وفي الغالب الزيادات في اللاعدالة في التوزيع، فإن مثل هذه الأزمات ولاسيما التي تنشأ في مرحلة التحول الاقتصادي، ستغير مكاسب تخفيض الفقر السابقة أكثر وعلى نحو متناسب. وتشير الدراسات الحديثة في هذا الصدد إلى أن كل مؤشرات الفقر التي تم تطويرها للقياس الكمي تعتمد على متوسط الدخل في المجتمع وعلى درجة عدالة توزيع الدخل أو

الأنفاق في المجتمع، بحيث إنه إذا ظلت درجة العدالة ثابتة يتوقع أن يخفض الفقر كلما ارتفع متوسط الدخل، وأما إذا ظل متوسط الدخل ثابتاً فانه يتوقع حدوث زيادة في الفقر كلما ارتفعت درجة عدم عدالة توزيع الدخل". (الخفاجي،٢٠٠٩، ١٠ - ١١).

ثانياً: النمو السكاني والتدهور البيئي: وضعف الأداء الاقتصادي، وسوء توزيع الناتج الإجمالي وعدم قدرته على خلق فرص عمل حقيقية وبأجور تلبي أساسيات الحياة، ونجد أن الانكماش أو الركود أو التراجع الاقتصادي المولد للبطالة هو عامل أساسي في توليد الفقر، يؤدي التوظيف الزائد في الجهاز الحكومي في كثير من الأقطار النامية إلى تآكل أجور العاملين في الدول من خلال الضغط على الإنفاق، مما أوصل كثيراً من موظفي الدولة إلى مستوى معيشي دون خط الفقر نتيجة للتضخم وانهيار القوى الشرائية للدخل، ولم تؤد السياسات الكلية للتكيف الهيكلي والتثبت، التي سادت في دول المنطقة خلال العقدين الماضيين إلى النتائج المرجوة، بل ضاعفت مشكلات الفقر في الأجل القصير" .(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠١، الأمم المتحدة، ١٥).

تعريف خط الفقر

هو "الحد الفاصل بين دخل أو استهلاك الفقراء عن غير الفقراء، ويعد الفرد فقيراً إذا كان استهلاكه أو دخله يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الأساسية اللازمة للفرد أو يعرف الحد الأدنى لحاجات الفرد الأساسية على أنه خط الفقر، إن الأفراد أو الأسر التي يكون إنفاقها أو دخلها فوق خط الفقر تصنف على أنها غير فقيرة ". (المعهد العربي للتخطيط، الكويت)

وقد جاء تعريف خط الفقر على أنه المعنى المطلق الذي لا يتغير بتغير المكان والزمان. وإنما يستند إلى "معيار الحد الأدنى المطلوب من مستويات الاستهلاك لسد الاحتياجات الأساسية. وعلى أساس ذلك يحدد ما يعرف بخط الفقر المطلق والذي يساوي إجمالي تكلفة سلة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية".(باقر، ١٩٩٦، ٦).

أنواع خط الفقر

أولاً - خط الفقر المدقع أو الخط الأدنى للفقر: ويعرف "بالحد الأدنى لأجمالي كلفة السلع الغذائية الأساسية اللازمة لاستمرار الحياة، أو كما يعرفه اقتصاديو البنك الدولي بأنه يتمثل بالدخل الذي يؤهل الأفراد للحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع الغذائية وبمعدل يومي ٢٢٥٠ سعرة حرارية لكل فرد" .(النجفي و عبد المجيد،٢٠٠٨، ٥٠).

ثانياً - خط الفقر الاجتهادي: تقوم فكرة هذا الخط على أن مسألة تحديد الفقر هي "مسألة تعتمد على ما يجتهد به الأفراد في المجتمع ما من تقدير للحد الأدنى لمستوى المعيشة الذي يعد مقبولاً اجتماعياً في ذلك المجتمع، وبهذا فإن خط الفقر الاجتهادي لا يتغير بتغير المكان والزمان فحسب، وإنما يختلف أيضا بالأفراد بمقدار اختلاف الأفراد ضمن المجتمع نفسه والمدة الزمنية نفسها، إذ لوحظ أن تقدير الأفراد بمقدار الحد الأدنى المقبول للمعيشة يميل إلى الارتفاع عادة بارتفاع دخولهم وهي المشكلة الرئيسة لتقدير هذا الخط إلا أنه يمكن تجاوز هذه المشكلة عن طريق عد أن قيمة خط

الفقر الاجتهادي هي القيمة التي يذكرها الأفراد الذين يعيشون أو الأسر التي تعيش في ذلك الخط". (النجفي، ٢٠٠٨، ١٦٣)

ثالثاً : خط الفقر النسبي : عرفه كل من النجفي وعبد المجيد على أنه" يحدد وفق نسبة معينة من الدخل المتوسط، كأنه يحدد بنصف الدخل المتوسط، وبالحد الأعلى لدخل ١٠% من السكان الأدنى دخلاً، وعليه فإن خط الفقر النسبي يتغير بتغير الدخل من بلد إلى آخر أو من وقت إلى آخر" .(النجفي و عبد المجيد، ٢٠٠٩، ٥٠).

رابعاً: خط الفقر الثابت: يعرف بأنه يحدد بمقدار دولار واحد أو دولارين في اليوم الواحد عند هذا المستوى يعد ضمن دائرة الفقر. (العبيدي، ٢٠١١، ٢٨).

الفقر في البلدان متوسطة ومنخفضة الدخل

يتجلى الفقر في غياب الحقوق، العجز، الإقصاء وفقدان الكرامة، وإن كان ضعف الدخل يقع في صلب الموضوع، وليس الفقر بحد ذاته تهديداً رئيساً في بعض البلدان العربية، بل هو إمكانية الوقوع في براثن الفقر" ويسفر هذا الضعف عن الشعور بعدم الاستقرار وانعدام الأمن لدى المواطنين ويرتفع الفقر نسبياً في مصر واليمن. حيث يوجد ما يسمى بالفقر البشري، الذي يرتبط بعدد متنوع من العناصر، ولاسيما التعليم والصحة والدخل، الذي يبلغ أعلى مستوياته في صفوف النساء". (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،الأمم المتحدة، ٢٠٠٥).

وتعد مصر من الدول المتوسطة الدخل فقد شهدت مستوى مختلفاً من الفقر في الدخل خلافاً لمعظم الدول النامية، فضلاً عن انخفاض ملحوظ في مستويات الفقر خلال العقد الماضي وقد أعلن أن "تخفيض نسبة الفقر هو أحد الأهداف الرئيسة للخطط التنموية طويلة الأجل في مصر والتي ترمي للوصول إلى ما نسبته ٦% فقط من السكان بحلول عام ٢٠٢٢. وقد تم تصميم وتنفيذ العديد من السياسات لمساعدة الشرائح ذات الدخل المنخفض، ولقد بلغ المستوى الإجمالي للفقر في مصر للمدة ١٩٩٩- ٢٠٠٠ ما نسبته ١٦,٧% وعليه لا يستطيع ١٠,٧ مليون شخص تقريباً من السكان الحصول على احتياجاتهم الأساسية الغذائية، ويحصل ١% من المصريين على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم محسوبة على أساس مكافئ القوة الشرائية، وعلى الرغم من الاتجاهات الايجابية لتخفيض الفقر في مصر أظهرت دراسة حول الفقر الذاتي أصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٣ زيادة في مستويات الفقر (خط الفقر الأدنى)، كما يعد تخفيض عدد الفقراء أحد المحاور الرئيسة لإستراتيجية التنمية لمصر. فأحد الأهداف الستة الهامة للخطة الخمسية لمصر هي تخفيض عدد الفقراء وتحسين المساواة في توزيع الدخل وتدرس الخطة لتخفيض عدد الفقراء من أوسع نطاق لها، لقد أحرزت مصر تقدماً ملحوظاً نحو تحسين بعض من أبعاد الفقر غير المتصلة بالدخل. على سبيل المثال، قطع البلد شوطاً طويلاً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة من خلال تحقيق تحسينات في التعلم وفي معدل الوفيات وفي وضع الصحة ".(تقرير عن وزارة التخطيط، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٢، ٢).

إن الحكومة المصرية تنفق على دعم المواد الغذائية ١,٤ بليون دولار تقريباً، مما أسهم بشكل واضح في "خفض معدلات الفقر والجوع، ومع ذلك فهناك ماسة لبرامج موجهة لهذا الغرض، بل أيضا من خلال توفير الخدمات الصحية السليمة إلى أبناء المجتمع".(وزارة التخطيط، تقرير الأهداف التنموية للألفية التقرير القطري الثاني، مصدر سابق، ٢٠٠٤، ١٤).

في حين تعد اليمن من الدول المنخفضة الدخل، حيث تعاني من الفقر بسبب العديد من العوامل الداخلية والخارجية ومن العوامل الداخلية "انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، تدني الدخل، ضعف التخطيط، الفساد المالي والإداري، وضعف استغلال الموارد الطبيعية، الصراعات السياسية الاختلالات الأمنية، ضعف البيئة الاستثمارية، إهمال التنمية الريفية والتحضر العشوائي، ضعف تفعيل نظامي الضرائب والزكاة، ضعف القطاع الخاص وتهريب الأموال الوطنية إلى الخارج وغيره، فضلاً عن العوامل الخارجية منها ارتفاع المديونية الخارجية، انخفاض الهجرة اليمنية إلى الخارج". (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،٢٠١٢). مما أدى ذلك إلى بقاء اليمنيين داخل اليمن على الرغم من عدم توافر فرص عمل داخل البلاد، "وهذا بدوره أدى إلى زيادة البطالة وزيادة عدد الفقراء داخل اليمن".(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٢، ٧). ومن الجدير بالذكر أن معدلات البطالة ارتفعت في الدول المنخفضة الدخل بشكل واسع ومن بينها اليمن، حيث "بلغت نسبة البطالة ٢٩% وهي نسبة كبيرة جدا مقارنة مع الدول الأخرى، ومما يثير الدهشة أن معدل البطالة بين الشباب في الدول العربية بشكل عام والدول المنخفضة بشكل خاص هو الأعلى في العالم على وفق تقديرات منظمة العمل العربية".(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٨، ١٨).

إن هذه الدول تحتاج إلى دعم من قبل صندوق النقد الدولي، حيث قدم الصندوق مبادرة تقتضي تعزيز الدعم الذي يقدم إلى الدول المنخفضة، "تجاوباً مع التغير الذي طرأ على طبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة في هذه البلدان، وكذلك أجرى الصندوق إصلاحاً شاملاً لأدوات الإقراض ولاسيما من حيث تعزيز الاستجابة المباشرة لاحتياجات البلدان من الدعم الطارئ قصير الأجل، كما سيجري زيادة في الموارد المتاحة للبلدان المنخفضة الدخل لتصل إلى ١٧ مليار دولار أمريكي حتى نهاية ٢٠١٤".(صندوق النقد الدولي، ٢٠١١).

العوامل المؤثرة في توزيع الدخل وتفشي الفقر

بعد تحديد أهم العوامل المؤثرة على توزيع الدخل والفقر معتمداً بشكل أساسي على مختلف متغيرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على التفاوت في توزيع الدخل والفقر، ونظراً لطبيعة التشابك في العلاقات بين مختلف هذه المتغيرات فإن من الصعوبة تحديد أثر كل متغير من المتغيرات على توزيع الدخل والفقر من الناحية النظرية بمعزل عن العوامل الأخرى .

أولاً- العوامل الديموغرافية

يحدث النمو السكاني بفعل النمو الطبيعي والهجرة "ويعد هذا العامل سبباً للفقر والتفاوت في توزيع الدخل حينما ينمو بمعدلات تفوق النمو الاقتصادي، في حالة زيادة السكان يحدث التضخم الحضري، ويؤدي إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل، وينتج عنه ما يسمى الفقر الحضري". (النعيم، ٢٠٠٤، ١٢٠). وللنمو السكاني تأثير مباشر على عرض العمل، فارتفاع معدل النمو السكاني قد يؤدي إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل، لأن نسبة كبيرة من قوة العمل سوف تتجه إلى وظائف الدخل المتدني خاصة في القطاعات التقليدية في الدول النامية "ويعد النمو المتزايد أحد أهم العوامل التي تؤدي إلى تفاوت في توزيع الدخل، وتفشي الفقر، فهو يمارس دوراً هاماً في تفشي ظاهرة الفقر عن طريق رفع معدلات الإعالة، وبسبب نقص في الخدمات كالتعليم والصحة وحدوث أزمة سكن".(نادية، ٢٠٠٩، ٢٤). إن الزيادة في السكان تؤدي إلى زيادة الفئات ذات الدخول المنخفضة، والتي

تتمتع بميول حدية مرتفعة للاستهلاك "لأن ما يحصلون عليه من دخول تذهب أغلبها للاستهلاك لعدم إشباعهم من الحاجات الاستهلاكية". (شاوي، ١٩٩٩، ٢٢).

فهناك عدد من العوامل تؤدي إلى انخفاض في توزيع الدخل وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة والتي تؤدي بدورها إلى زيادة نسبة الفقر، ولعل أهمها "ارتفاع النمو السكاني في عدد من الدول ومنها اليمن التي هي جزء من دول العينة التي تعد من الدول التي يرتفع فيها معدل النمو السكاني، حيث يقدر عدد سكان اليمن بـ (٢٣) مليون نسمة ٧٦% منهم يعيشون في الريف، ويبلغ معدل النمو السكاني في اليمن ٣,٠٢% وتعد اليمن ضمن الدول الأضعف في مجال التنمية، والأشد فقراً على مستوى العالم، عندما أقرت الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية في سبتمبر ٢٠٠٠، وضعت اليمن ضمن الدول الثمانية الأشد فقراً لاحتياجها للدعم لتحقيق الأهداف الإنمائية. واليمن تعاني من ارتفاع النمو السكاني بشكل مستمر في ظل موارد اقتصادية قليلة، وعلى الرغم من ارتفاع النمو السكاني، وكذلك رجوع ٨٠٠ ألف من العمال اليمنيين إلى اليمن من دول الخليج العربي بعد عام ١٩٩١". (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مصدر سابق، ٢٠١٢، ٥-١١).

أما في مصر فقد أدت الزيادات الديموغرافية إلى زيادة عدد السكان من الشباب في سن العمل، وقد أدى "انخفاض وفيات الرضع بنسبة ٧٠% إلى جانب تراجع وفيات الأطفال بنسبة ٧٨% في خلال السنوات الثلاثين الماضية إلى الوضع الحالي الذي يكون فيه ٥١% من المصريين في سن الفئة العمرية من ١٥-٦٤ سنة. ويشكل السكان الذين تتراوح أعمارهم ١٥-٢٤ سنة ٣٥% من السكان في سن العمل (١٥-٦٤) ومعظمهم من الوافدين الجدد إلى سوق العمل. وعلى الرغم من أن معدل نمو السكان من الشباب بلغ ٢,٩% في المتوسط فيما بين ١٩٩٠-٢٠٠٥ ، إلا أن نسبهم ستنخفض إلى ٢٠% بحلول عام ٢٠٥٠". (مصر تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٥، ٩٤).

ثانياً- العوامل الاقتصادية والاجتماعية

تمارس العوامل الاقتصادية والاجتماعية دوراً كبيراً في توزيع الدخل وتفشي الفقر، فعندما يزداد عدد سكان، ولا يقابل هذه الزيادة رخاءً اقتصادياً، فإن فرص العمل تقل وينخفض دخل الفرد أو ينعدم، وتزداد معدلات البطالة "إلا أن ذلك لا يعني حتمية أن النمو الاقتصادي لدولة ما سوف يقضي على الفقر، فسوء توزيع الدخل والثروات، وسوء إدارة الموارد، يؤدي إلى تهميش فئات معينة في المجتمع". (النعيم، ٢٠٠٤، ١٢١).

وينطبق ذلك على عدد من الدول، ولاسيما اليمن، إذ تعد من الدول المنخفضة الدخل والتي تعاني من "وضع اقتصادي ضعيف ومتدنٍ منذ عام ١٩٩٠ لأسباب عديدة منها حرب صيف ١٩٩٤ بين طرفي السلطة حينها، وهي الحرب التي قدرت كلفتها ١٣ مليار دولار، وكذلك تواجه اليمن إختلالات أمنية وصراعات قبلية أبرزها الحرب التي دارت رحاها في محافظة صعدة شمال اليمن، والاضطرابات في المحافظات الجنوبية والصراعات القبلية، وتعثر وبطء عملية إجراءات الإصلاح الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي واستشراء الفساد المالي والإداري للسلطة وسوء استعمالها، واعتماد الموازنة العامة للدولة على كميات النفط المستخرج، بحيث وصل إلى قرابة ٨٠% من الموارد في السنوات الأخيرة إلا أن حالة النضوب بدأت في عام ٢٠٠٥ أدت إلى تناقص كميات النفط المستخرج من ٤٢٠ ألف برميل يومياً إلى عام ٢٠٠٥ إلى أقل من ٢٨٠ ألف برميل يومياً، وهذه الكمية هي في حالة تناقص مستمر، وهذا خطر على موازنة الدولة، وكذلك تغطي مساحة القات المزروعة أكثر من نصف المساحات المزروعة والتي تستنزف كميات كبيرة من المياه الجوفية،

وكذلك تدهور القوة الشرائية للعملة الرسمية للدولة نتيجة للضعف الاقتصادي، إذ وصل سعر الدولار الأمريكي ٢٣٠ ريال يمني للدولار الواحد، وهو ما جعل النمو الاقتصادي يتراجع ٥,٦% عام ٢٠٠٥ إلى ٣,٦ عام ٢٠٠٧ بحسب التقرير الحكومي، ووصلت البطالة لمن هم في سن العمل بحسب تقدير المنظمات الدولية إلى ٤٠% من شريحة الشباب".(برنامج الأمم المتحد الإنمائي، ٢٠١٢، ٦). وهذه من الأمور التي تؤدي إلى تفاوت في توزيع الدخول في اليمن، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة نسبة الفقر بين فئات المجتمع.

هناك عدم مساواة في توزيع الدخول في مصر، إذ أدى النمو السريع في الوظائف والدخول في أواخر التسعينات الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدل الفقر في مصر. "ولكن الانخفاض الذي حدث في الاقتصاد المصري منذ عام ٢٠٠٠ أحدث بعض القلق حول مدى انتشار الفقر حيث تدهورت معدلات النمو، الأمر الذي أدى إلى وصول أعداد كبيرة من المصريين قرب خط الفقر المدقع، وحدث تفاوت طبقي في مصر ككل ولكن مستواه مازال مشابهاً للتفاوت مع البلدان المتوسطة الدخل، وقد نمت نسبة النفقات لأدنى من ٢٠% من توزيع النفقات، وهو ما يشير إلى أن النمو في مصر طوال هذه الفترة كان في غير صالح الفقراء فقد استفاد غير الفقراء من هذا النمو أكثر من الفقراء، وهناك فرصة في أن عدداً من الذين هربوا من الفقر أثناء المدة ١٩٩٥ -٢٠٠٠ قد ينزلقوا إليه مرة ثانية".(وزارة التخطيط المصرية، ٢٠٠٢).

تقدير وتحليل حالة الفقر في دول متباينة الدخل

تمهيد

يعد الجانب التطبيقي من أهم جوانب البحث العلمي الذي يروم الكشف عن حقيقة أهم المتغيرات المؤثرة في ظاهرة معينة، وليس ذلك فحسب، بل هو من أعقد جوانب البحث العلمي الذي طالما أثار جدلاً حول النتائج التي يتوصل إليها الباحث، لتنافي نتائج القياس مع النظرية الاقتصادية في بعض الأحيان، ومع ذلك فإن هذا لا ينفي تطابق هذه النتائج مع الواقع السائد والملموس في اقتصاد قطر معين، وسيتم في هذا الفصل مناقشة أسلوب بناء وتوصيف الأنموذج القياسي بصورة عامة وأنموذج البحث بصورة خاصة .كما تقدم لنا النظرية الاقتصادية فرضيات توضح العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية والسلوك نفسه لعدد من الظواهر الاقتصادية، ويمكن أن تصاغ تلك العلاقة على شكل نماذج قياسية يكمن الفرض من إعدادها وصف طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية بصورة مبسطة، ولكنها تعكس الواقع بأفضل ما يمكن، وذلك باستعمال طرائق إحصائية مناسبة وبالاستناد إلى النظرية الاقتصادية لقياس تلك العلاقة، لأغراض التحليل الاقتصادي أو لتقييم السياسات أو القيام بالتنبؤ.

وهنا يرى الباحثان وقبل الدخول في التقدير التحليلي لابد من إعطاء نبذه مختصرة عن حالة الفقر في كل دولة من دول العينة .

أولاً- مصر

تعد جمهورية مصر من أكبر الدول العربية في عدد السكان، إذ يبلغ عدد سكانها (٨٢) مليون نسمة أما المساحة فتقدر بحوالي (١٠٠ مليون هكتار يزرع منها حوالي (٣,٥%) من إجمالي مساحة البلد (النعيمي، ٢٠١٢، ٩٣) .

احتلت مصر العناية الأكبر في دراسة ظاهرة الفقر في الوطن العربي، وقد أسهم في تلك الدراسات باحثون محليون وخبراء أجانب ومنظمات دولية ومصدر هذه العناية يعود إلى جملة من العوامل، تمثلت في الأهمية النسبية الإقليمية والدولية، وكبر حجم السكان، والسياسات الاقتصادية التي شهدت تبادلات عميقة وجذرية خلال ربع القرن الماضي، وقد سعى على إنجاز تلك الدراسات وجود مسوح موازنات إنفاق الأسرة على نحو شبه منتظم (الفارس، ٢٠٠١، ٤٦) .

واعتمدت مصر برامج الإصلاح الاقتصادي مع الصندوق النقد والبنك الدولي عام ١٩٩٠، وكان لتلك البرامج أثار سلبية عميقة على الفقر والفقراء في مصر، فضلاً عن أتساع الفجوة الداخلية وأن حاولت مصر تخفيف حدة الآثار السلبية على الفقراء من خلال عدد من البرامج ومنها الصندوق الاجتماعي، لأن الممارسات الخاطئة وتفشي الفساد قد تضاعف الفقر بصورة ملحوظة، وتزايد معدل الفقر، إذ بين مسح نفقات الأسرة المصرية أن ٤٤% من السكان غير قادرين على الإنفاق للحصول على الحد الأدنى من الغذاء المناسب (عبد الباقي، هشام حنظل، ١٨) أما التحسن في مستوى المعيشة الذي شهدته مصر في المرحلة التالية مرحلة الثمانينات، فهو يعود إلى جملة من العوامل من أهمها استرجاع لحقوقها في إنتاج وتصدير النفط، والتحسن الهائل في أسعاره في الأسواق العالمية والتحسن الذي طرأ على أسعار السلع الأولية الأخرى، وازدياد فرص العمل للمصريين في الخارج وبالذات في بلدان الخليج (الفارس، ٢٠٠١، ٥٠). إذ وضح تقرير التنمية البشرية عام ٢٠١٠ أن الفقر كان في حالة تزايد في مصر خلال المدة ٢٠٠٠- ٢٠٠٥ نتيجة لتباطؤ النمو الاقتصادي خلال هذه المدة، ولكن خلال المدة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ أخذ هذا الاتجاه في الهبوط نتيجة الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته مصر آنذاك ومع هذا يشير التحليل الأولى لنتائج مسح دخل وإنفاق واستهلاك الأسرة أجري عام ٢٠٠٨- ٢٠٠٩ إلى عودة الاتجاه المتصاعد لمعدل الفقر خلال عام ٢٠٠٩ بوصفه نتيجة مباشرة للأزمة الاقتصادية العالمية، وقد اقترن هذا بانخفاض في معدلات الاستثمار والتشغيل والنمو الاقتصادي، ويؤكد التحليل أن الفقر في مصر مرتبط بالأداء الاقتصادي. حيث تراجعت معدلات البطالة خلال المدة ٢٠٠٥-٢٠٠٨، ولكنها عادة بالارتفاع في عام ٢٠٠٩، وتبلغ نسبة الفقر في مصر ٢١,٦% هي النتائج نفسها التي ظهرت في عام ٢٠٠٠-٢٠٠٥ والنتائج التي أجرها البنك الدولي ٢٠٠٢-٢٠٠٧ التي تبين أن هناك تفاوتاً شاسعاً وان المناطق الريفية هي أكثر المناطق حرمانا حيث أن ٤٣,٧% من سكانها يعانون من الفقر الناتج من تدني الدخل". (تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٠، ٢٤-٢٥).

ثانياً - اليمن

تعد اليمن من الدول المنخفضة الدخل التي تشترك بخاصية أن المعلومات المتوافرة عنها تعد قليلة جداً وغير كافية، وهذا يعطي صورة ثابتة وليس ديناميكية عن مدى تطور ظاهرة الفقر في اليمن، فقد قدم البنك الدولي مجموعة من التقديرات اعتمدت هذه التقديرات على مسح موازنة الأسرة لعام ٢٠٠٢، وقد تم احتساب خط الفقر لكل منطقة على حدة، ثم لليمن ككل .

وأدرج البنك الدولي عام ٢٠٠٢ نتائج الفقر اعتماداً على مسح ميزانية الأسرة لعام١٩٩٨ إذ تم تقدير خط الفقر على مستوى القطاع وللقطاعات المعيشية في الحضر والريف، على أساس منهجية الاحتياجات الأساسية هذا، وقد أعتمد تقدير خط الفقر الأدنى الذي تم تقديره لتقييم النتائج والذي بلغ بالريال اليمني في الشهر ٣٢١٠ على مستوى القطر

و٣١٩٥ على مستوى قطاع الحضر ٣٢١٥ على مستوى قطاع الريف وقدر مؤشر فجوة الفقر وعمق الفقر على مستوى القطر بحوالي ١٣,٢%، مما يعني أن متوسط إنفاق الفقير على مستوى القطر قد بلغ ٢١٩٦ ريال يمني للفرد في الشهر بحوالي ٨,٢% لقطاع الحضر بمتوسط إنفاق شهري للفقير بلغ ٢٣٤٤ ريال يمني وبحوالي ١٤,٧% لقطاع الريف بمتوسط إنفاق شهري للفقير ٢١٦٥ ريال يمني (علي، ٢٠٠٥، ١١).

وقامت الحكومة اليمنية بتنفيذ مشروع التجمعات الذكية لمكافحة الفقر بمبادرة من الاسكوا، ويقضي هذا المشروع بإنشاء مراكز محلية متعددة المهام للتكنولوجيا، وتحول كل مركز وحدة تصنيع زراعية غذائية بحيث تكون استدامة المشروع ماديا، وتنفذ أيضا بإشراف الاسكوا المبادرة الإقليمية لاستعمال التكنولوجيات الجديدة للحد من الفقر، وتضم جمعيات من المجتمع المدني (نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في غربي آسيا، أثر تكنولوجية المعلومات والاتصالات في التنمية، ٢٠١٠، ٥).

وقد ظل الاقتصاد اليمني يواجه صعوبات في عام ٢٠١٢ غير أنه هناك بعض التحسن بفضل الخطوات التي اتخذتها الحكومة والدعم المقدم من الشركاء الأجانب ولقد تحقق تقدم متقطع نحو بدء الحوار الوطني، ولقد تقرر أن يبدأ في أوائل ٢٠١٣ غير أن هناك إشارات لانتعاش النشاط الاقتصادي بعد انخفاض تجاوز ١٠% في عام ٢٠١١، كما انخفض التضخم ليصبح رقماً أحادياً، ولقد أرتفع سعر الصرف ثم أستقر عند مستويات ما قبل الأزمة وزادت احتياطيات النقد الأجنبي لتتجاوز ٥ مليارات دولار.

إن التحديات الاقتصادية باليمن سوف تظل صعبة للغاية عام ٢٠١٣ وبخاصة في ضوء المعدلات الفقر والبطالة المرتفعة خاصة بين الشباب. (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٢، ١-٢).

قياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد خط الفقر الوطني في دول العينة

أولاً: مصر

بعد تحليل الأنموذج المقدر لمصر تبين معنوية المتغير المستقل (X_2) وهو الرقم القياسي لأسعار المستهلك وعدم معنوية كل من (X_1)معدل النمو السنوي للسكان و(X_3) النمو في الناتج المحلي الإجمالي و(X_4) نسبة العجز في الميزانيات الحكومية و(X_5) معدل البطالة كنسبة من القوة العاملة و(X_6) نسبة التشغيل ١٥فأكثر إجمالي، لذلك تم استبعاد المتغيرات غير المعنوية من الأنموذج، وذلك عن طريق استعمال (step wise) الإسقاطات المتتالية وقد أخذ الأنموذج الشكل الآتي:

$Y=11.60.0539X2 \qquad T= (4.50)$

$F= 20.25$

$R^2=59.1\%$, $\overline{R}^2=56.2\%$

$D.W=1.53287$

إذ إن كل من:

Y= نسبة خط الفقر الوطني

(X_2) الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

وعليه تم استعمال طريقة الإسقاطات المتتالية للمعادلة الخطية والحصول على المعادلة المذكورة أعلاه، إذ كانت قيمة اختبار (T) تساوي ٤,٥٠ بالنسبة للمتغير المستقل (X_2) الرقم القياسي لأسعار المستهلك، ودلت على معنوية المتغير المستقل الوحيد، وإن معامل التحديد

(R^2) بالنسبة للمعادلة بلغ ٥٩,١ أي المتغيرات المستقلة المكونة للأنموذج تفسر بالمقدار المذكور، وإن (٤٠,٩) وهي متغيرات من خارج الأنموذج، أما المعامل التحديد المعدل فقد كانت قيمته (٥٦,٢%) وهو يدل على أن المتغيرات الداخلة في الأنموذج قد حددت بأكثر من (٥٦,٢) وأن قيمته (٤٣,٨)هي متغيرات خارجية، وهي تعود إلى العوامل العشوائية في الأنموذج أما فيما يخص قيمة (F) قد بلغت قيمتها (٢٠,٢٥) وهي تشير إلى معنوية الأنموذج من الناحية الإحصائية وبلغت (D.W) (١,٥٣٢٨٧) وهي تدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين القيم المتسلسلة، وقد تأكدت معنوية المتغير المذكور من خلال اختبار (T) إذ بلغت قيمته ٤,٥٠، وهي قيمة تجاوزت القيمة الجدولية، مما يعني أن هنالك تأثيراً معنوياً لمتغير الرقم القياسي لأسعار المستهلك في خط الفقر الوطني. إن زيادة ١% من البطالة ستؤدي إلى زيادة الفقر بمقدار ٠,٠٧٦٦% وبمرونة بلغت (٠,٠١٤٢٧٥) نقطة مئوية.

الأنموذج بصورته الكاملة:

$Y=-60.7+6.67x_1+0.0766x_2-0.032x_3+0.340x_4+0.600x_5+1.15x_6$

T= (0.88) (2.14) (-0.13) (0.95) (0.65) (0.71)

F=3.05

R2=76.1% $\bar{R}^2$ =45.1%

D.W=1.85545

X_1= معدل النمو السنوي للسكان

X_2= الرقم القياسي لأسعار المستهلك

X_3= النمو في الناتج المحلي الإجمالي

X_4=نسبة العجز في الميزانيات الحكومية

X_5= معدل البطالة كنسبة من القوة العاملة

X_6= نسبة التشغيل ١٥ عاماً فأكثر

X_2 الرقم القياسي لأسعار المستهلك

فقد ظهرت العلاقة طردية بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك (X_2) ونسبة خط الفقر الوطني (Y) أي كلما زاد الرقم القياسي لأسعار المستهلك زادت نسبة الفقر في المجتمع، وهذا منطقي من الناحية الاقتصادية، مما يدل على أن السياسة السعرية لمجمل السلع هي سياسة محدودة التأثير، بعبارة أخرى لم تكن البرامج الخاصة بالإعانات والدعم السعري ذات أثر كبير وملحوظ للتخفيض من حدة الفقر، ولاسيما أذا ما علمنا أن برامج الإصلاح الاقتصادي لم تكن في صالح ذوي الدخل المنخفض، إذ أدت برامج الانفتاح إلى تخفيض الدعم وبالتالي ارتفاع الأسعار، مما أنعكس سلباً بنسبة كبيرة لذوي الدخول المنخفضة زاد ذلك نسبة خط الفقر في المجتمع. فضلاً عن أتساع الفجوة الداخلية ، وإن حاولت مصر تخفيف حدة الآثار السلبية على الفقراء من خلال بعض البرامج ومنها الصندوق الاجتماعي، لأن الممارسات الخاطئة وتفشي الفساد أدى إلى زيادة الفقر بصورة ملحوظة. حيث إن زيادة ١% من الرقم القياسي لأسعار المستهلك ستؤدي إلى زيادة الفقر بمقدار ٠,٠٧٦٦% وبمرونة بلغت (٠,٤١١٠٤٥) نقطة مئوية. في حين إن الرقم القياسي لأسعار المستهلك ١٩٩٧ كان ١١٢,١، في سنة ٢٠٠٥ كان هناك زيادة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك حتى بلغ ١٦٥,٣، وأستمر في الزيادة، إذ بلغ عام ٢٠٠٧ ٢٠٣,٥. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد).

ثانياً- اليمن

بعد تحليل الأنموذج باستعمال برنامج (Minitab) تبين معنوية (X_1) معدل النمو السنوي للسكان وعدم معنوية كل من (X_2) الرقم القياسي لأسعار المستهلك (X_3)النمو في الناتج المحلي الإجمالي و(X_4) نسبة العجز في الميزانيات الحكومية و(X_5) نسبة التشغيل لذلك تم استبعاد المتغيرات غير المعنوية من الأنموذج عن طريق استعمال طريقة (step wise) الإسقاطات المتتالية وكان شكل الأنموذج النهائي على النحو الآتي.

Y=77.9-11.9x1 T= (-10.25)

F= 105.09

R^2=88.2% , $\overline{R}^2$=87.4%

D.W= 1.87076

إذ إن كل من:

Y= نسبة خط الفقر الوطني

X_1= معدل النمو السنوي للسكان

تم استعمال طريقة الإسقاطات المتتالية للمعادلة الخطية، وذلك لأنها تمثل الأنموذج أفضل تمثيل والحصول على المعادلة المذكورة أعلاه، إذ كانت قيمة اختبار (T) بالنسبة للمتغير المعنوي الوحيد في الأنموذج (X_1) معدل النمو السنوي للسكان تساوي (-١٠,٢٥) ودلت على معنوية المتغير المستقل الوحيد. بلغت قيمة (R^2) (٨٨,٢) وهي تعني أن المتغيرات المستقلة المكونة للأنموذج تفسر بالمقدار المذكور للتغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد، وأن (١١,٨) هي متغيرات من خارج الأنموذج.أما عن قيمة معامل التحديد المعدل أو المصحح، فقد ظهرت قيمته (٨٧,٤) وعكست تأثير المتغيرات المستقلة ككل. أمل عن قيمة (F) فقد بلغت (١٠٥,٠٩) وهي تشير إلى معنوية الأنموذج ككل. وقد بلغت قيمة (D.W)(١,٨٧٠٧٦).

الأنموذج بصورته الكاملة

Y= -91 - 13.0x1- 0.0507x2 - 0.127x3 + 0.257x4 + 4.62x5

T= (-2.92) (-0.60) (0.36) (-0.53) (0.95)

F= 16.68

R2= 89.3% , $\overline{R}^2$ = 83.9%

D.W= 1.87074

وفيما يخص متغيرات الأنموذج فقد كانت بحسب الترتيب في المعادلة الرئيسة، وكما يأتي (X_1) معدل النمو السنوي للسكان و(X_2) الرقم القياسي لأسعار المستهلك و(X_3) النمو في الناتج المحلي الإجمالي و(X_4) نسبة العجز في الميزانيات الحكومية و(X_5) نسبة التشغيل، ولكن عند استعمالنا لطريقة الإسقاطات المتتالية (step wise) كان هناك متغير معنوي واحد، وهو معدل النمو السنوي للسكان (X_1) وهو متغير مؤثر في الأنموذج، إذ إن المعادلة تبين أن باقي المتغيرات الأخرى هي ليست ذات أهمية معنوية في الأنموذج.

X_1 معدل النمو السنوي للسكان

ظهرت العلاقة بين (X_1) معدل النمو السنوي للسكان و(Y) نسبة خط الفقر الوطني هي علاقة عكسية أي كلما انخفض عدد السكان زادت نسبة خط الفقر الوطني، وهذا يخالف النظرية الاقتصادية إذ إن العلاقة يجب أن تكون علاقة طردية أي كلما انخفض عدد السكان انخفضت نسبة خط الفقر الوطني، وذلك بسبب السياسات المتبعة من قبل الدولة

وهي سياسات ذات تأثير قليل لهذه الفئات في المجتمع وكذلك المعضلات السياسية الداخلية، وكذلك الخارجية أدت إلى زيادة الفقر في المجتمع اليمني، وكذلك ضعف أو قلة الموارد الاقتصادية أدت إلى زيادة نسبة عدد الفقراء في المجتمع اليمني. علما أن الفقر المدقع كان في حالة ارتفاع، وكذلك نسبة التزايد في الفقر في حالة استمرار. إن زيادة ١% من النمو السكاني سيؤدي إلى زيادة الفقر١٣,٠% كما ظهرت قيمة المرونة ١,٤٩٢٤٢٨%، إذ إن معدل النمو السنوي للسكان في اليمن كان في زيادة مستمرة، إذ بلغ عام ١٩٩٧ ٣,٥٠ في عام ٢٠٠٥% بلغ ٣,٦٥% (التقرير الاقتصادي العربي الموحد).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً:- يعد الفقر ظاهرة من الظواهر المعقدة التي لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة، وأن نطاق الفقر غير محدد بإقليم جغرافي معين، أو بمدة زمنية معينة وإذا ما تفاقمت مشكلة الفقر ولم تعالج تنجم عنها انعكاسات سلبية قد تهدد المجتمع برمته.

ثانياً:- يسيطر الفقر على كثير من الأفراد والأسر الذين لن يتمكنوا من مزاولة الأعمال والحرف التي تناسبهم، إذ يجعلهم الفقر يرتبطوا بأعمال خارجة عن إرادتهم، وعادة ما تكون هذه الحالة في المجتمعات المتخلفة والتي تقيد حرية الأفراد في ممارستهم ولا تمنحهم الفرصة العادلة في حياتهم.

ثالثاً:- سوء توزيع الدخل والثروات يعد عدم عدالة توزيع الدخل من أهم الأسباب في تفشي الفقر في المجتمعات.

رابعاً:- وكذلك النمو السكاني والتدهور البيئي وضعف الأداء الاقتصادي، وسوء توزيع الناتج المحلي الإجمالي وعدم قدرته على خلق فرص عمل حقيقية تؤدي إلى تفشي الفقر في المجتمع.

التوصيات

أولاً:- يجب على الحكومة أن تعمل على إعادة النظر في الإنفاق العام لصالح الاستثمار الذي سيخلق فرص العمل للفئات الفقير في المجتمع وتحسين مستوى المعيشة لهم.

ثانياً:- العمل على توجيه الاستثمارات الحكومية باتجاه القطاعات الاقتصادية التي تعمل على توظيف القوى العاملة مع إعطاء أهمية أكبر لسياسات التعليم والتدريب.

ثالثاً:- العمل على تبني سياسات اقتصادية تعمل على التخلص من التفاوت في توزيع الدخل من خلال المواءمة بين السياستين النقدية والمالية ، لغرض إعادة توزيع الدخول لصالح الفئات الفقيرة وذوي الدخل المحدود وبالتالي تقليل حدة الفقر.

رابعاً:- تمكين الفقراء من إدراك حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وممارستها، بهدف القضاء على الفقر.

خامساً:- يجب العناية بدراسة وتحليل الفقر ليس لمجرد كونه حالة من العوز والحرمان النقدي أو الافتقار إلى المقدرة على تأمين الاحتياجات الأساسية، وإنما لكونها تتجسد في ضمور أو تلاشي إمكانيات وطاقات المورد البشري البدنية والذهنية وانعدام مجالات توظيفها في أنشطة المجتمع المختلفة.

سادساً:- دعم الحصة التموينية لهذه الفئات بما يمكنهم الحصول على السعرات الحرارية المطلوبة صحياً والمقررة من قبل معاهد التغذية لكي يستطيعوا ممارسة أعمالهم بالشكل الصحيح.

المصادر

١. لسان العرب، للأمام العلامة أبن المنظور الجزء العاشر، ٦٣٠، طبعة جديدة اعتنى بتصحيحها، الوهاب، أمين محمد عبد. والعبيدي، محمد الصادق، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان.
٢. مقاييس اللغة، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، وضع حواشيه، الدين، إبراهيم شمس، الجزء الثاني، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣. لجلاج، صادق زوير، ٢٠١١، تحليل العلاقة الدالية بين النمو الاقتصادي والفقر في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٧، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٤. نادية، حصروري، ٢٠٠٩، تحليل وقياس الفقر في الجزائر دراسة تطبيقية، كلية العلوم الإدارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة.
٥. عبد المجيد، أحمد فتحي، ٢٠٠٤، أثر سياسات الاقتصاد الكلي على الفقر في دول نامية مختارة، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
٦. سلطان، داؤد سليمان، ٢٠٠٧، أثر الإصلاحات الاقتصادية في الفقر دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
٧. النجفي، سالم توفيق، عبد المجيد، ٢٠٠٨، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع أشارة خاصة إلى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
٩. الخفاجي، راجي محيل هليل، ٢٠٠٩، قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٨٧-٢٠٠٧، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية.
١٠. داؤد سليمان سلطان و عصمت بكر أحمد، ٢٠٠٨، اتجاهات الفقر في البلدان العربية للمدة ١٩٧٠-٢٠٠٥، مجلة بحوث مستقبلية، العدد ٢٤.
١١. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠١، استعراض الزراعة في بلدان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك.
١٢. المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
١٣. الباقر، محمد حسين، ١٩٩٦، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، الأمم المتحدة، نيويورك.
١٤. الفارس، عبد الرزاق، ٢٠٠١، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى.
١٥. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٥، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخلق العمالة وتقليص الفقر في بلدان مختارة أعضاء في الاسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك.
١٦. وزارة التخطيط المصرية، ٢٠٠٢، تخفيض عدد الفقراء في مصر التشخيص والإستراتيجية، الجزء الأول.
١٧. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٢، الحد من الفقر الحضري في اليمن، تحديات الواقع وإمكانية المعالجات.
١٨. شاوي بوجلال، التفاوت في توزيع الدخول أثره في التنمية الاقتصادية في الجزائر للمدة ١٩٧٤-١٩٩٤، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
١٩. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٢، الحد من الفقر الحضري في اليمن، تحديات الواقع وإمكانية المعالجات.
٢٠. تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٥، اختيار مستقبلنا نحو عقد اجتماعي جديد.
٢١. النعيم، عزيزة عبد الله، ٢٠٠٤، الفقر الحضري وارتباطه بالهجرة الداخلية دراسة اجتماعية لبعض الأحياء الشعبية الداخلة في مدينة الرياض، مركز الدراسات الوحدة العربية.
٢٢. النعيمي، جاسم محمد عبد الهادي، اثر تغيرات الأسعار العالمية على أوضاع الأمن الغذائي بعض البلدان العربية أنموذجاً، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

٢٣. هشام حنظل عبد الباقي، الفقر وتوزيع الدخل من المنظور الاقتصاد الإسلامي، جامعة المنصورة. الموقع على الانترنت (iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/.../Hisham-Abdelbaki.pdf).
٢٤. تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٠، الثروة الحقيقية للأمم، مسارات إلى التنمية البشرية.
٢٥. نشرة تكنولوجية المعلومات والاتصالات للتنمية لغربي آسيا، ٢٠١٠
٢٦. التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
٢٧.الصندوق النقد الدولي، ٢٠١٢ .
٢٨. طعان صادق علي، ٢٠١٠، الفقر الاقتصادي والفقر المعرفي مقاربة اقتصادية، جامعة الكوفة، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثالث، العدد ١٦، جامعة الكوفة.
٢٩. العبيدي، سلام أنور، ٢٠١١، تأثير سياسات إدارة الطلب في الفقر لدول نامية مختارة، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.